الملتقى الدولي السابع حول:

"الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير – تجارب الدول –"

جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف

كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير.

يومي 03-04 ديسمبر 2012

الاسم واللقب : عمر موساوي .... الاسم واللقب : مصعب بالي

الجامعة: جامعة قاصدي مرباح بورقلة.. الجامعة: جامعة الوادي

رقم الهاتف: 0779214780 .... رقم الهاتف:

0792363292

الايميل: amormoussaoui7@gmail.com .... الايميل:

الأزمة المالية العالمية وسوق التأمينات:

العنوان : الإبداع في المنتجات التأمينية ودوره في تحريك النمو في الأسواق الصاعدة

الملخص:

في ظل الأزمة المالية لسنة 2008 التي هزت اقتصادات البلدان الصناعية ، والتي حدثت نتيجة ما أطلق عليه "أزمة الرهن العقاري" والتي أدت إلى إفلاس عدة شركات تأمين عالمية ، و إلى حدوث تباطؤ للنمو في الاقتصاد العالمي وأثرت في قطاعات التأمين في تلك الاقتصادات ظهر جليا أن الابتكار في المنتجات التأمينية وفي الطرق التوزيعية أو ما يعرف بقنوات تقديم هاته المنتجات و التطور في المجال التشريعي وغيرها من العوامل كلها عوامل لعبت دوراً في تجنيب اقتصادات البلدان الصاعدة من آثار تلك الأزمة وحمايتها من تأثيراتها وتداعياتها، وهو ما سيساعد قطاع التأمين في الجزائر من تعلم الدروس والاستفادة من طرق الوقاية من تلك الأزمة ومعالجة تأثيراتها و لتطوير هذا القطاع و خلق النمو فيه ليكون له دور أكثر في توسيع مجال التغطية التأمينية لكامل فئات المجتمع و الاستفادة منها في مجال الحماية الاجتماعية وتشجيع الاستثمار وتعزيز تنافسية قطاع التأمين في الجزائر ليكون له دور في إحداث القفزة المرجوة للنمو الاقتصاد الجزائري.

الكلمات المفتاحية: الابتكار ، المنتجات التأمينية البديلة، قنوات التوزيع البديلة، الأزمة المالية، الأسواق البلدان الصاعدة، عقد التأمين، المخاطر.

Résumé:

Au milieu de la crise financière 2008 qui a secoué les économies des pays industrialisés, qui ont eu lieu à la suite de la «crise des prêts hypothécaires" soi-disant et qui a conduit à la faillite de plusieurs compagnies d'assurance internationales, à un ralentissement de la croissance de l'économie mondiale et affecté les secteurs de l'assurance dans ces économies est clairement apparu que l'innovation dans les produits d'assurance de façon distribution ou ce qui est connu comme canaux pour fournir ces produits et le développement dans le domaine législatif a joué un rôle en épargnant les économies émergentes de la crise et de les protéger contre les effets et les conséquences, ce qui aidera le secteur des assurances en Algérie pour profiter d'eux pour le développement de ce secteur et créer de la croissance où pour avoir un plus grand rôle dans l'expansion de la zone de couverture d'assurance pour la société tout entière et en tirer profit dans le domaine de la protection sociale et encourager l'investissement et améliorer la compétitivité du secteur des assurances en Algérie de jouer un rôle dans la réalisation de saut désiré à la croissance de l'économie algérienne.

Mots clés: innovation, des produits d'assurance alternatifs, les canaux de distribution alternatifs, la crise financière, les marchés émergents, le contrat d'assurance, les risques.

تمهيد:

في ظل الأزمة المالية لسنة 2008 التي هزت اقتصادات البلدان الصناعية ، والتي حدثت نتيجة ما أطلق عليه "أزمة الرهن العقاري" والتي أدت إلى إفلاس عدة شركات تأمين عالمية ، و إلى حدوث تباطؤ للنمو في الاقتصاد العالمي وأثرت في قطاعات التأمين في تلك الاقتصادات ظهر جليا أن الابتكار في المنتجات التأمينية وفي الطرق التوزيعية أو ما يعرف بقنوات تقديم هاته المنتجات و التطور في المجال التشريعي وغيرها من العوامل كلها عوامل لعبت دوراً في تجنيب اقتصادات البلدان الصاعدة من آثار تلك الأزمة وحمايتها من تأثيراتها وتداعياتها، وهو ما سيساعد قطاع التأمين في الجزائر من تعلم الدروس والاستفادة من طرق الوقاية من تلك الأزمة ومعالجة تأثيراتها و لتطوير هذا القطاع و خلق النمو فيه ليكون له دور أكثر في توسيع مجال التغطية التأمينية لكامل فئات المجتمع و الاستفادة منها في مجال الحماية الاجتماعية وتشجيع الاستثمار وتعزيز تنافسية قطاع التأمين في الجزائر ليكون له دور في إحداث القفزة المرجوة للنمو الاقتصاد الجزائري ؛ وسنحاول في هذه المداخلة تبيان دور التأمين في تحريك عجلة النمو للبلدان الصاعدة وذلك بالتطرق إلى ما يلي:

المحور الأول: وضعية قطاع التأمين العالمي في ظل الأزمة المالية لسنة 2008؛

المحور الثاني: الإبداع في التأمين كمحرك للنمو الأسواق الصاعدة ؛

المحور الثالث: النتائج والدروس المستفادة من التأمين في الأسواق الصاعدة في ظل الأزمة المالية؛

المحور الأول: وضعية قطاع التأمين العالمي في ظل الأزمة المالية لسنة 2008:

إن الأزمة المالية الحالية هي الأسواء منذ الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي (1929-1933)، وهي تختلف عن أزمات الأسواق الناشئة التي اجتاحت المكسيك وتايلاند وكوريا الشمالية وإندونيسيا .....إلخ في الفترة (1994-2001)[1]؛

هاته الأزمة نتجت عن مشكلة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تسببت فيها القروض العقارية الرديئة، ومنذ ذلك الوقت 2008 والأزمة تتمدد وتتفاقم في صورة انهيارات متتالية لعدة مؤسسات مالية كبرى من بنوك وشركات تأمين وشركات التمويل العقاري وصناديق الاستثمار، كما شملت الأسواق المالية في صورة انخفاضات حادة في مؤشراتها.

كما امتدت تأثيراتها إلى عدة جوانب في الاقتصاد في صورة ركود بدأ يخيم على حركة الأسواق وانخفاضات في معدل النمو.

أولا: التأمين مفهومه وكيفية إدارة المخاطر: الإنسان منذ اللحظة التي يولد فيها يتعرض لخطر الوفاة المبكر، خطر المرض، وعندما يتقدم به العمر فإنه يتعرض لخطر الحوادث الشخصية والعجز الكلي أو الجزئي ، الشيخوخة والبطالة والمرض وكذلك الوفاة[2].

كما يتعرض الشخص سواء كانوا رجل أعمال[3] أو أشخاص عاديين   ديد من الأخطار التي تهدد ممتلكاته مثل خطر الحريق، والسرقة والتلف والهلاك والتصادم ......إلخ.

1- ماهية الخطر وأنواعه: سوف نتطرق هنا إلى كل من معنى الخطر وكذلك إلى أنواعه

أ - معنى الخطر: لا يوجد تعريف وحيد للخطر فلكل من الاقتصاديين ، وعلماء العلوم السلوكية، والاحصائيين الاكتواريين، تعريف خاص بالخطر وعليه **فالتعريف المتعلق بالخطر تقليديا هو عدم التأكد** ، أي **عدم التأكد المتعلق بحدوث خسارة ما**، ومع ذلك فإن موظفي صناعة التأمين غالباً ما يستخدمون مصطلح الخطر لتعيين الملكية أو الحياة التي يتم التأمين عليها.

- تعريف الخطر للدكتور .سلامة عبد الله سلامة: "هو ظاهرة أو حالة معنوية تلازم الشخص عند اتخاذه القرارات أثناء حياته اليومية، مما يترتب عليه حالة من الشك أو الخوف لعدم التأكد من نتائج تلك القرارات التي يتخذها الشخص بالنسبة لموضوع معين" والملاحظ أن هذا التعريف يركز على الحالة النفسية للشخص المعرض للخطر[4].

ب- أنواع الخطر: يمكننا التمييز ما بين الخطر الموضوعي والخطر الغير الموضوعي[5]:

* **الخطر الموضوعي** : والذي يعرف بأنه: " **الاختلاف النسبي للخسارة الفعلية عن الخسارة المتوقعة**".

---

[1] – عبد الحليم غربي،" **رؤى استشرافية في ضوء الأزمة المالية العالمية**"، مجلة العلم والإيمان، العدد27، ذي القعدة 1429/نوفمبر 2008، ص ص:24-29؛

[2] – جورج ريجدا ، " **مبادئ ادارة الخطر والتأمين** " ، ترجمة ومراجعة: محمد توفيق البلقيني ، ابراهم محمد مهدي ، دار المريخ ، الرياض ،المملكة العربية السعودية، 2006، ص. ص: 24-28؛

3 – حسين حسين شحاتة، " **تأمين مخاطر رجال الأعمال** "،2000، دار الكلمة للنشر والتوزيع، ط01، مصر ، ص 25.

[4] – عيد أحمد بوبكر، وليد اسماعيل السيفو،" **إدارة الخطر والتأمين** "، دار اليازوري، عمان، الأدن، 2008، ص47؛

[5] – جورج ريجدا ، " **مبادئ ادارة الخطر والتأمين** " ، المرجع السابق ذكره، ص ص: 25-26؛

* **الخطر غير الموضوعي**: والذي يعرف بأنه: " **عدم التأكد المبني على حالة ذهنية (فكرية)، لشخص ما أو حالة عقلية**".

ج – أنواع الخطر البحت: الأنواع الرئيسية للخطر البحت والتي يمكن أن تسبب عدم الاستقرار مالي تتضمن: الأخطار الشخصية، أخطار الممتلكات ،أخطار المسؤولية.

** **الأخطار الشخصية**: وهي الأخطار التي تؤثر بشكل مباشر على فرد ما؛ فهي تتعلق بإمكانية الخسارة الكاملة أو انخفاض الدخل المكتسب ، والمصروفات الزائدة ، واستنفاد الأصول المالية؛ مثل خطر الوفاة المبكر بمعنى وفاة رب الأسرة مع وجود التزامات غير مسددة، خطر عدم كفاية الدخل خلال فترة التقاعد، خطر المرض كضعف الصحة على كل من سداد الفواتير الطبية المرتفعة وخسارة الدخل المكتسب.

** **أخطار المتعلقة بالممتلكات:** ض الأشخاص الذين يمتلكون ممتلكات إلى أخطار تلف ممتلكاتهم أو فقدها لأسباب عديدة، فيمكن أن تتلف العقارات والممتلكات الشخصية أو تدمر بسبب حريق، صواعق، أعاصير ، وأسباب أخرى متعددة.

** **الأخطار المتعلقة بالمسؤولية**: هي نوع آخر من الأخطار البحتة التي يواجهها معظم الأشخاص ، بناء على النظام القانوني، يمكن أن تكون مسؤولاً قانوناً إذا فعلت شيئاً أدى إلى إصابة بدنية أو تلف ممتلكات لشخص آخر، فقد تأمرك المحكمة القانونية بسداد التلفيات أساسية للشخص الذي أصبته.

د– طرق مجابهة الخطر: هناك عدة أساليب لمجابهة الخطر باعتباره عبء على الفرد والمجتمع[1] :

** **التجنب**: تجنب خطر أن تهاجم في منطقة ذات معدل جريمة عالية عن طريق البقاء خارج هذه المنطقة؛ ويمكن للمؤسسات المنتجة للقاح تجنب خطر مقاضاتها بعدم إنتاجه.

** **التحكم في الخسارة**: وهي ىدى طرق مجابهة الخطر وتتكون من عدة نشاطات معينة تقلل كلاً من تكرار وحدة الخسائر وبالتالي فالهدف هو المنع للخسارة يكون عن طريق الوقاية والحيطة والتقليل منها إن وقعت بتوفير الوسائل التي تحد منها؛

** **الاحتفاظ:** وهو الطريقة الثالثة لمجابهة الخطر، فيحتفظ الأفراد بكل أو بجزء من خطر معين ؛ وبالتالي يمكن أن يكون الاحتفاظ فعالاً وقد يكون غير فعال.

––– الاحتفاظ الفعال: يعني أن فردا ما يكون على دراية بالخطر دائما ويخطط بدقة للاحتفاظ به كله أو بجزء منه؛

––– الاحتفاظ غير الفعال: يمكن أن يحتفظ بالخطر بشكل غير فعال كنتيجة للجهل واللامبالاة، ويكون خطير جداً إذا كان وقوعه سيدمرك مالياً؛

** **النقل بغير التأمين**: حيث يتم نقل الخطر ليس للشركة التأمين بل للشركة أخرى عن طريق:

✓ نقل الخطر عن طريق العقود مثل : نقل خطر تلف جهاز ما إلى بائع التجزئة عن طريق الضمان؛

---

[1]– مختار الهانس ، ابراهيم عبد النبي حمودة، " **مقدمة في مبادئ التأمين بين النظرية و التطبيق**"، الدار الجامعية للنشر، 1999، ط 01، مصر، ص .ص: 25-30؛

✓ الوقاية من أخطار السعر مثل : عن طريق التحصين من تقلبات السعر؛

✓ دمج مؤسسات الأعمال مثل: الاندماج هو وسيلة للنقل الخطر للتجنب الإفلاس وبالتالي المطالبات.

2– التأمين كآلية لإدارة الخطر: عقد التأمين من العناصر الرئيسية لعقد العملية التأمينية ويمكن تعريفه كما يلي:

أ – تعريف عقد التأمين: هو اتفاق بين طرفين وله نفس الصفة القانونية لأي عقد في القانون المدني ، يتعهد فيه الطرف الأول ويسمى المؤمن بتعويض الخسارة المحققة نتيجة وقوع الخطر المؤمن منه وهو مبلغ لا يتعدى المبلغ المنصوص عليه في عقد التأمين (مبلغ التأمين)، في مقابل أن يقوم الطرف الثاني (المؤمن له)، والذي يريد أن يحول الخطر عن عاتقه (بدفع مبلغ معين أو عدة مبالغ بصفة منتظمة (القسط)، على أن يستحق التعويض عند وقوع الخطر المؤمن منه ، ويكون لصالح المستفيد حيث أنه قد يكون الشخص نفسه المؤمن له أو شخص آخر يشترط أن يكون التأمين لصالحه[1].

ب – خصائص عقد التأمين : يتميز عقد التأمين بخصائص متعددة يمكن إجمالها في ما يلي:

✓ **التأمين عقد رضائي** : بمعنى أنه لا يتم إلاّ بتقابل كل من الإيجاب والقبول من طرفيه.

✓ **التأمين عقد معاوضة** : يعتبر عقد من عقود المعاوضات حيث يأخذ كل من المتعاقدين مقابلاً لما يعطيه.

✓ **التأمين عقد ملزم للجانبين** : إن عقد التأمين يعد من العقود الملزمة للجانبين؛

✓ **التأمين من العقود الاحتمالية**: التأمين عقد احتمالي لأن تقدير التزامات وحقوق كل من المؤمن والمؤمن له يتوقف على وقوع الكارثة ودرجة خطورتها؛

✓ **التأمين عقد زمني مستمر** : إنما يعقد لزمن معين، فالتزامات أحد طرفيه أو كليهما هي أداءات مستمرة في الزمن؛

✓ **التأمين من عقود حسن النية**: لا شك أن مبدأ وجوب مراعاة حسن النية من المبادئ العامة التي ينبغي أن تسود في كافة العقود؛

✓ **التأمين من عقود الإذعان**: يعتبر عقد التأمين من عقود الإذعان بالنسبة للمؤمن له؛

ج – المبادئ القانونية لعقد التأمين: ك عدة مبادئ أساسية يجب مراعاتها في أي شخص أو ممتلك يمكن أن يكون موضوع تأمين حتى يمكن التعامل معه على أسس قانونية أو تأمينية سليمة؛ حيث توجد ثلاث مبادئ تنطبق على جمع أنواع التأمين، وهي :

مبدأ المصلحة التأمينية ، مبدأ منتهى حسن النية و مبدأ السبب القريب أو المباشر.

وتوجد ثلاث مبادئ أخرى تنطبق على تأمينات الممتلكات والمسؤولية المدنية ولا تنطبق على تأمينات الحياة والحوادث الشخصية وهي :

مبدأ التعويض ومبدأ المشاركة ومبدأ الحلول.

---

[1] – أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، " **إدارة الخطر والتأمين** "، الطبعة الأولى ، 2010، دار الحامد، الأردن، ص ص:83- 106؛

2– جديدي معراج، " **مدخل لدراسة قانون التأمين الجزائري**"، ديوان المطبوعات الجزائري، الطبعة الأولى، الجزائر ، 2005، ص 32؛

ثانيا: شركات التأمين في ظل الأزمة المالية العالمية للسنة 2008:

مع انفجار الأزمة المالية العالمية للسنة 2008 ، والتي كان سببها انفجار الفقاعة المالية لسوق الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية ، بسبب عجز الكثير من المقترضين عن سداد ديونهم ومع تدهور في سعر العقار المرهون[1] " **subprime** " وهو ما أدى إلى انهيار عدة شركات اقتصادية في العالم ومنها الشركات التأمينية وإلى إفلاس العديد من البنوك، والملاحظ أن البنوك تدير أخطارها من خلال تفعيل سياسات إدارة المخاطر، وتكمن فعالية نجاح استراتيجية إدارة المخاطر في تقديم المنتجات التأمينية بأنواعها؛ وتوفير التغطيات التأمينية للأنماط المتعددة من التسهيلات البنكية التي تقدمها البنوك والمؤسسات المالية في مجالات الرهن العقاري وغيرها[2].

وتقوم شركات التأمين بتجزئة المخاطر وتحديد درجات الخطر المؤمن ودرجات الخطر الذي سيتم إعادة التأمين عليه، ويتم مقابل ذلك بدفع جزء من الأقساط المقبوضة، حيث يتم تفتيت المسؤولية في حال وقوع الخطر.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية وقبل الأزمة المالية العالمية[3] لسنة 2008 ، فإننا نجد البنوك تقوم بتفعيل عمليات التمويل طويل الأجل لشراء المباني من خلال توفير تغطيات تأمينية لدى شركات التأمين؛ وعليه فمنذ انفجار الأزمة المالية فإن أهم احداثها إشهار

التعثر المالي للشركات التأمينية منها " الشركة الأمريكية للتأمين " AIG " وتعود أسباب التعثر المالي للشركات التأمينية إلى سببين اثنين هما:

- تعثر أصحاب العقارات المرهونة عن السداد و هو ما ألزم شركات التأمين بالتعويض عن الأضرار المغطاة تأمينياً؛
- تعثر هذه الشركة قد ارتبط بسوء إدارة وضعف متابعة وتنظيم ومراقبة.

وهو ما يفسر بالكارثة المالية والتي سببها المضاربة على المكشوف والتي أدت إلى الزيادة في أسعار الأوراق المالية أو ما يعرف بالقيمة السوقية في السوق المالي أكثر من قيمتها الحقيقة؛ وكذلك عملية توريق الديون وظهور منتجات أو مشتقات مالية أصبحت ذات مخاطر عالية بسبب تدهور القروض المتعلقة بالرهن العقاري ، وكذلك نقصان أو انعدام الرقابة أو الإشراف الكافي على المؤسسات المالية الوسيطة.

وقد أدى ذلك في التأثير على القدرة على الاكتتاب في الأخطار بسبب الخسائر التي تكبدتها شركات التأمين؛ وكذلك التأثير على الاستثمارات لشركات التأمين كنوع من التوظيفات المالية لأقساطها؛ والملاحظ أن أكثر المنتجات التأمينية تأثراً هو التأمين على الأضرار بالإضافة إلى وقوعها في مشكلة تخفيض تصنيفها الائتماني*.

---

[1] – زايري بلقاسم ،" **الأزمة المالية العالمية الأسباب والدروس المستفادة** "، مقال في ملتقى الأزمات الاقتصادية المعاصرة ، جامعة وهران ، 2009، ص 07؛

[2] – بالي مصعب ، " **التأمين كأداة لإدارة المخاطر** " ، دراسة حالة شركة الوطنية للتأمين " la CAAT "، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مسيلة ، 2011، الجزائر، ص. ص 42-47؛

[3] – ضياء مجيد الموسوي ، "**الأزمة المالية العالمية الراهنة** " ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010 ، ص ص: 4-6؛

ثالثا: وضعية قطاع التأمين في اقتصاديات الدول الصناعية والصاعدة في ظل الأزمة المالية 2008؛

حسب إحدى الدراسات التي قامت بها مجلة Sigma في سنة 2008 بلغ حجم الأقساط التأمينية حوالي 4270 مليار دولار حسب المخطط العالمي ، ففي التأمين على الحياة قدر حجم الأقساط المجمعة بحوالي 2490 مليار دولار بينما اتجه التأمين لغير الحياة " تأمينات الأضرار " إلى الإرتفاع بمقدار 1779 مليار دولار* ؛ لكن هذه الأقساط انخفضت لأول مرة منذ 1980 مقارنة بالقيمة الحقيقية ؛ وبالتالي الأقساط للتأمين للغير الحياة تراجعت 0.8 % بينما انخفض التأمين على الحياة بسرعة فائقة بمقدار 3.5 %.

الجدول رقم (01): النمو الحقيقي المتعلق بالأقساط للسنة 2008

	Vie	Non-vie	Total
Pays industriels	−5,3 %	−1,9 %	−3,4 %
Marchés émergents	14,6 %	7,1%	11,1%
Monde	−3,5 %	−0,8 %	−2,0 %

المصدر: مجلة العالمية " Sigma " للشركة التأمين السويسرية واعادة التأمين ، " **التأمين في العالم في سنة 2008 تدهور وضعية التأمين على الحياة للدول الصناعية ونمو قوي للدول الصاعدة** "، رقم 2009/03، ص 03.

وعليه فإن النتائج التقنية للتأمين لغير الحياة أو ما يعرف التأمين على الأضرار كانت جدُ متماسكة ، لكن النتائج المتعلقة بالاستثمار و المردودية المتعلقة بالأموال الخاصة كانت متدهورة بقوة ، في فروع التأمين لغير الحياة.

حيث إنها انخفضت من 15% إلى 20 % في التأمين لغير لحياة ومن 30 % إلى 40 % في التأمين للحياة، كما تمكن قطاع التأمين من الصمود في وجه أعتى أزمة مالية تواجه الاقتصاد العالمي منذ حدوث الأزمة الاقتصادية لسنة 1930 ، عليه فإن أغلب شركات التأمين ، الطابع العالمي والتي تمتلك وفرة من رأسمال المخاطر والتي تمكنت من خلاله من امتصاص الخسائر الفادحة التي تكبدتها ولكن هناك استثناءات متعلقة بالمؤمنين المقدمي الأحادي المنتج الأمريكية وبعض الشركات الأمريكية والأوربية التي قامت بطلب المساعدة من الدولة للحماية مركزها المالي كحال "AIG" وهناك شركتين أسيويتين أفلستا.

إن تدهور الأقساط المتعلقة بالتأمين على لحياة في العالم بمقدار 3.5% يمكن أن يفسر في كل مرة بالضعف البلدان الصناعية (-5.3 %) والنمو المزدوج الرقم للبلدان الصاعدة (+15%)؛ ففي البلدان الصناعية فإن الانخفاض المتعلق بحجم الأقساط يخص فرع التأمين القسط الأحادي و النواتج المتعلقة بالسوق الأسهم خصوصا في السداسي الثاني ل 2008 وذلك بسبب الأزمة المالية ونفس الشيء بالنسبة للبلدان الصاعدة خصوصا فيما يتعلق بالتأمين على الحياة .

-- البيئة المتعلقة بالاقتصاد الكلي وتأثيره على قطاع التأمين للسنة 2008:

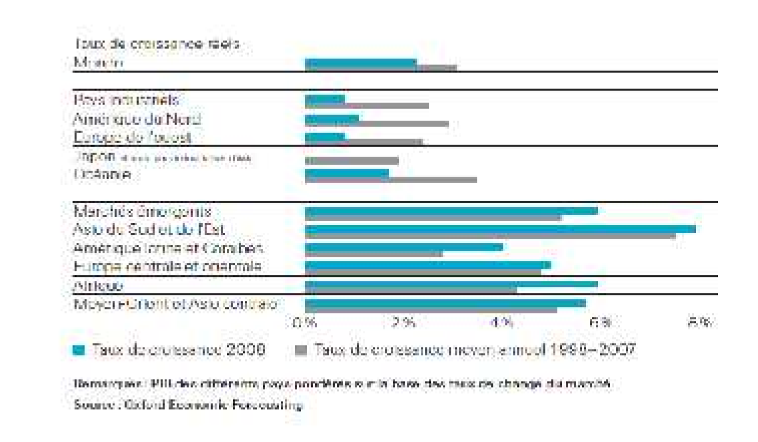
---

* – شركة " **AIG** " تم تخفيض تصنيفها الائتماني من **وكالة موديز ستاندرز اند بورز** باعتبارها كانت تؤمن على السندات المحولة من القروض العقاري عالية المخاطر؛

* – جميع المعدلات المتعلقة بنمو الأقساط تم تصحيحها من التأثيرات المتعلقة بالتضخم؛

ففي سنة 2008 ، كان النمو المتعلق بالاقتصاد العالمي للناتج الوطني الخام " PIB " متباطئ حيث كان يقدر بـ 2.3 % في سنة 2007 ووصل إلى 0.8 % في سنة 2008 وهذا بالنسبة للدول الصناعية ، أما الدول الصاعدة فقد سجل في سنة 2008 نمواً يقارب 6 % ؛ ففي الفترة الثانية لسنة 2008 ففي ظل الأزمة المالية شهدت الصادرات المتعلقة بالدول الصناعية إنهياراً وبالتالي تباطوء في النمو الاقتصادي وذلك بسبب انهيار الإنتاج الصناعي للأسواق الكبرى : كالولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان وألمانيا ....الخ.

الشكل رقم (01): النمو الحقيقي للناتج الداخلي الخام في 2008 حسب النواحي الاقتصادية لفترة عشر سنوات

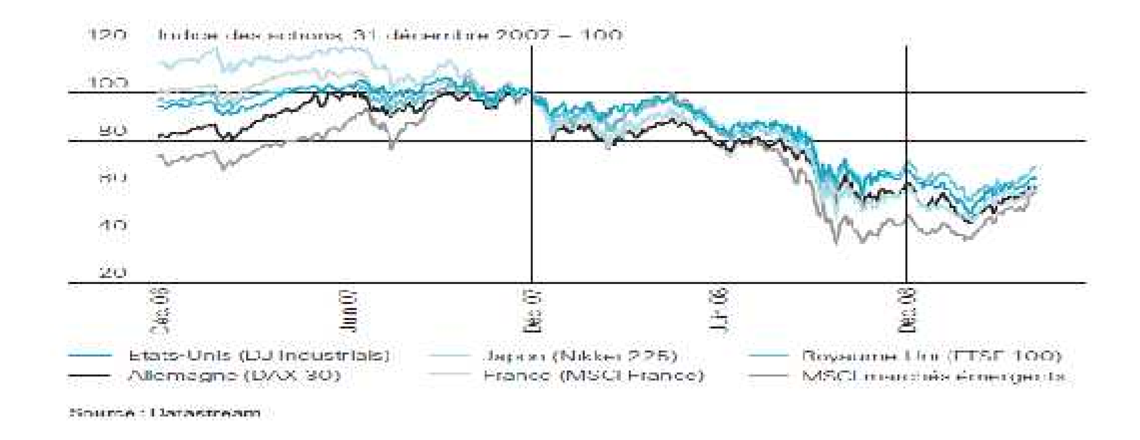


المصدر: نفس المرجع السابق، ص 04؛

–– السوق المالية : السوق البورصية و الانهيار الحر ومعدلات الفائدة الضعيفة:

ففي سنة 2008 شهدت السوق المالية العالمية أكبر انخفاض أو تراجع وذلك بعد الإفلاس الكبير لبنك " ليمان بورذز "Lehman Brothers"" والإنقاذ الكبير لشركة التأمين العالمية "AIG" في شهر سبتمبر ، ومع ذلك نجد أن المؤشر االبريطاني "FTSE 100" يعد الأفضل بعد الأزمة المالية حيث تراجع بحوالي 32 %، كما أن مؤشر الأسواق الصاعدة حقق أكبر تدهوراً في الأداء بحوالي 55%. فبسبب الخسائر المروعة التي حدثت بسبب خروج الأموال المتعلقة بالمضاربة نو ما سبب في إنهيار للأصول المالية للمؤسسات المالية العالمية على عكس ما كان يرجوه المستثمرون من استثمار آمن في الأصول لمالية والتقليل من أثر الرافعة ، وبالتالي فإن الأزمة مست أسهم البنوك والمؤسسات المالية .

الشكل رقم (02): انهيار السوق المالية في ظل الأزمة المالية ومعدلات الفائدة الضعيفة



المصدر: المجلة العالمية " Sigma ، نفس المرجع السابق، ص 06.

وعليه فإن قطاع التأمين العالمي في سنة 2009 واجهته عدة مشاكل كتدني الطلب وتدهور معدل الفائدة والحاجة لإعادة الرسملة لعدة مؤسسات؛ كما ظهرت عدة جوانب إيجابية كالضغط باتجاه الانخفاض في سعر الأصول وهو ما يؤدي إلى التأثير الإيجابي على المردودية، وكذلك على مستوى الأموال الخاصة والقدرة على جذب الأموال.

وعليه فإن الأقساط التأمين على الحياة والتامين للغير الحياة شهدت انحياراً في الأسواق العالمية للدول الصناعية خاصة ؛

حيث بلغت الأقساط المدفوعة التي ارتفعت بقيمة صغيرة جدا أي ما بين 4270 مليار دولار في سنة 2008، 4128 مليار دولار في سنة 2007. حيث كان التامين على الحياة يقدر 58.3 % من الأقساط المدفوعة عالميا.

المحور الثالث: الإبداع في مجال التأمين كمحرك للنمو في الأسواق البلدان الصاعدة:

التأمين له عدة وظائف اقتصادية هامة فهو يشجع على الروح المقاولتية عموماً، وروح الإبتكار خصوصاً ، ويسمح التأمين بتحويل المخاطر و يساعد على الادخار والاستثمار للشركات الأعمال وعليه فالقدرة على التفكير الإبداعي وتزويد السوق التأمينية بالعقود التأمينية أو الصيغ التأمينية المستحدثة تمنح الشركة على تطوير قدراتها التنافسية وتحريك النمو في تلك الأسواق.

أولا: الإبداع و الابتكار كمفاهيم نظرية:

يعتبر الإبداع من الأمور الهامة بالنسبة لجميع المؤسسات التي تسعى لتحقيق الازدهار في ظل بيئات متغيرة وتنافسية، و قد ازدادت أهمية الإبداع في ظل ازدياد حدة المنافسة فيما بينها؛ أما الابتكار وهو ترجمة لكلمة " innovation " والذي قد يترجمه البعض بالتجديد يعني تحديد المنتج الحالي، وهناك من لا يميز بين الابتكار والاختراع والابداع والبحث والتطوير.

1- ماهية الإبداع والابتكار: يعتبر الإبداع من الأمور الهامة بالنسبة للجميع المؤسسات التي تسعى لتحقيق الازدهار في ظل بيئات متغيرة وتنافسية ، بينما الابتكار يشبه الابداع عند البعض ولكنه عند البعض الأخر هو شيء مختلف بالنسبة للمؤسسة التي أدخل عليها أو كقبول وتطبيق أفكار وعمليات وخدمات جديدة.

أ– مفهوم الابتكار (الإبداع): وهناك تعاريف متعددة للإبداع **منها التعريف اللغوي:** وهو مشتق من" **بدع[*] الشيء أو ابتدعه**"، وهي تعنى أنشاءه وبدأه أولا[1].

– **التعريف الاصطلاحي للإبداع :** يرتبط الإبداع بالعمليات الفكرية أو الذهنية المختلفة التي يتم استخدمها من طرف العلماء النفس فمن بين هاته التعاريف نجد **تعريف أندرسون (للإبداع):** حيث عرفه بأنه عملية بحث أو استخدام ارتباطات غير مألوفة بين المواضيع والناس والأفكار.

بينما عرف جيلفورد الإبداع: بأنه عبارة عن سمات استعدادية تضمن الطلاقة في التفكير والمرونة، والأصالة والحساسية للمشكلات وإعادة تعريف المشكلة وإيضاحها بالتفصيل[2].

بينما عرفه عبد الرحمان هيجان: بأنه قدرة عقلية تظهر على مستوى الفرد أو الجماعة أو المنظمة، وهذه القدرة الإبداعية من الممكن تنميتها وتطويرها حسب قدرات وإمكانيات الأفراد وإمكانيات الجماعات والمنظمات، وهو عملية ذات مراحل متعددة ينتج عنها فكرة

أو عمل جديد يتميز بأكبر قدر من الطلاقة والأصالة والحساسية للمشكلات والاحتفاظ بالاتجاه ومواصلته، ويتميز بالقدرة على التركيز لفترات طويلة في مجال الاهتمام والقدرة على تكوين ترابطات واكتشافات وعلاقات جديدة[3].

كما يمكن تعريف الإبداع بناء على الموقف الإبداعي أو البيئة المبدعة: يقصد بالبيئة المبدعة المناخ بما يتضمنه من ظروف ومواقف مختلفة تسير الإبداع وتشجع عليه، أو تحول دون إطلاق طاقات الأفراد الإبداعية، وتقسم هذه الظروف إلى:

– **ظروف عامة:** ترتبط بالمجتمع وثقافته بصفة عامة؛

– **ظروف خاصة:** ترتبط بالمناخ الذي يجب أن يتوفر في المؤسسة، والذي يساعد المديرين والعاملين فيها على تنمية الإبداع وتشبع حاجات المبدعين فيها.

بينما يمكننا أن **نعرف الابتكار بمفهوم الابداع (حسب Josef Schumpeter**): هو التغيير المنشأ أو الضروري.

بينما عرف (**دالتمان و هولباك) الابتكار** : بأنه التجديد الذي كان موضوع اختراع جديد، هما كانت الطريقة المستخدمة.

كما أن يعرف حسب بيتر دراكر (**Drucker**): بأنه التخلي المنظم عن القديم مؤكدا في ذلك ما قاله **شومبيتر(Schumpeter**)، من أن الابتكار هو هدم خلاق. وأهم مساهمة في مجال الابتكار تتمثل:

– تقريب الابتكار من السوق بأسبقية عالية على الاقتراب من المنبع؛

---

[*]- innovation et une terme très utilisé, mais pas toujours très bien défini. Littéralement, le mot innovation vient du latin " innovare". حيث تعني التجديد أو التغيير innovare

[1] – سمية بروبي ، " **دور الإبداع و الابتكار في إبراز الميزة التنافسية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة – دراسة حالة مؤسسة المشروبات الغازية مامي–** " جامعة فرحات عباس سطيف ، تخصص: اقتصاد وتسيير مؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، 2011، ص ص:72-74؛

[2] – محمد حسن محمد حمدات ، " **السلوك التنظيمي**"، عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، 2007، ص 306؛

[3] – عبد الله بن محمد بن محمد عواد، " **واقع الإبداع الإداري وأساليب تطويره في جهاز قوات الأمن الخاصة** "، رسالة ماجستير، المملكة العربية السعودية، جامعة نائف العربية للعلوم الأمنية، 2005، ص 16.

– الابتكار لا يعني الاختراق (ابتكار جذري) بل هو بمثابة تحسين صغير أو تعديل ذو أهمية في السوق للزبون.

2 – خصائص الإبداع والابتكار:

أ– خصائص الإبداع : ينطوي مفهوم الإبداع على مجموعة من العناصر، و الذي تكمن أهميته في كونه ضرورة من ضروريات الحياة، وليس فقط ولادة أفكار جوهرية ذات قيم عالية، وعليه يتشكل الإبداع من العناصر التالية[1]:

– **الطلاقة** (**Fluency**): أي القدرة على إنتاج أكبر عدد من الأفكار الإبداعية[2]، وهناك ثلاثة عوامل متميزة وهي:

** **الطلاقة الفكرية**: وهو مرتبط بالقدرة العقلية للشخص، كالقدرة على التخيل والتشبيه، والاستنباط وسعة الإدراك والحدس.

** **الطلاقة الترابطية**: وهي متعلقة بإكمال العلاقات وإعطاء التماثل أو التناقض.

** **الطلاقة التعبيرية**: فهي تتعلق بسهولة بناء الجمل.

– **المرونة** (**Flexibility**): ويقصد بها قدرة الشخص على النظر إلى الشيء موضع الاعتبار من أكثر من زاوية وعدم التفكير في إطار حدود معينة، بحيث يتمكن الشخص من التوصل إلى أفكار وغير تقليدية، وهناك نوعين من المرونة:

** **المرونة العفوية**: توحي بمدى مرونة تفكير الفرد؛

** **المرونة التكيفية**: والتي توحي بقدرة الفرد على إجراء التغييرات المناسبة.

– **الأصالة** (**originalty**): وتعني إنتاج ما هو غير مألوف، وهو أكثر الخصائص ارتباطا بالإبداع.

– **التوسيع** (**Elaboration**): ويظهر هذا العامل مقدرة الفرد على القيام بالإضافة ذات القيمة على الفكرة أو أسلوب قدمه غيره، بحيث تكتمل الفكرة وتصبح أكثر فائدة وسهولة.

– **الكم والكيف**: وعليه يجب أن ننتج عددا كبيراً من الأفكار وبالتالي سيتيح لنا ذلك توليد أفكار ذات النوعية الجيدة وفي وقت محدد، ولكن لا بد أن تتم عملية توليد الأفكار بأسلوب علمي مدروس.

– **القدرة على تحسس المشكلات**: تتجسد هذه القدرة بوصفها عنصر مهم من عناصر الإبداع في توظيف القدرات العقلية للفرد، وما يمتكه من معارف وخبرات ومهارات وحصر القضايا والمشكلات التي يمكن أن تكون موضع معالجة، بغرض الوصول إلى حلول مبدعة بصددها.

– **القدرة على التحليل**: يمتاز الشخص المبدع بقدرته على تحليل عناصر الأشياء وفهمه للعلاقات بين العناصر، وامتلاكه القدرة في الحصول على المعلومات و جمعها وتبويبها وتقويمها والاحتفاظ بها عند الحاجة إليها.

ب– **خصائص الابتكار وأنواعه** : إن الابتكار يأخذ أشكالا متعددة تتلاءم[1] مع المخرجات التي تأتي من عملية الابتكار التي تكون ضمن أشكالا متعددة كالآتي:

---

[1]– خالد علي ، " **أثر الإبداع الإداري على الأداء الوظيفي لعاملين في منظمات الأعمال** "، رسالة ماجستير غير منشورة (الجزائر: المركز الجامعي العربي التبسي – تبسة– 2008)، ص 19.

[2] – رفعت عبد الحليم الفاعوري، " **إدارة الابداع التنظيمي** "، المنظمة العربية للتنمية، مصر، 2005، ص. ص: 21–22؛

ب-1- **خصائص الابتكار**: إن الابتكار يأخذ أشكالا متعددة تتلاءم مع المخرجات التي تأتي من عملية الابتكار التي تكون ضمن أشكالا متعددة كالآتي:

- **الابتكار يعني التمايز**: أي الإتيان بما هو مختلف عن المنافسين؛

- **الابتكار يمثل الجديد**: أي الاتيان بالجديد كليا أو جزئيا والهدف المحافظة على الحصة السوقية للشركة وتطويرها؛

- **الابتكار هو القدرة على اكتشاف الفرص**: وهو نمط من أنماط الابتكار يستند على قراءة جديدة للحاجات وتوقعات، ورؤية جديدة في معرفة قدرة المنتج الحديث في توليد طلب فعال و اختراق أسواق جديدة؛

- **الابتكار أن تكون الأول في التوصل للفكرة**: و هو التميز لصاحب لفكرة بما أدخل على المنتج من تعديلات؛

ب-2- **أنواع الابتكار**: ميز شومبيتر بين خمسة أنواع من الابتكار: منتوج جديد، طريقة جديدة والتي تختلف كليا عما سبقها، مصدر جديد للمواد الأولية، تنظيم جديد للمواد الأولية....إلخ؛

بينما التصنيف الأكثر شيوعا هو الذي يصنف الابتكار إلى ابتكار جذري[2]، وابتكار تحسيني (تدريجي).

- **الابتكار الجذري (الراديكالي)**: و يتمثل في التوصل إلى المنتج الجديد أو العملية الجديدة ، التي تختلف كليا عما سبقها و تحقق المؤسسة من خلالها قفزة استراتيجية كبرة في السوق.

- **الابتكار الجزئي (التدريجي)**: وهو يقوم على إدخال تحسينات صغيرة نسبيا، في المنتجات و العمليات و الإجراءات، وإن بعض هذه التحسينات قد تكون جوهرية وإن تراكمها يحقق ابتكارا جذريا.

ثانيا: نماذج الابتكار (الابداع) في التأمين: تتمثل في بعض المنتجات التأمينية ذات مواصفات إبداعية وبالتالي فإن التجديد يعتبر عامل مهم "**يعتبر مفتاح التمايز بالنسبة للشركات المؤمنة un facteur de différenciation clé pour les assureurs** " وعليه فإن الابتكار أو ما يعرف بالتجديد يعتبر عامل مهم بالنسبة للشركة المؤمنة المبتكرة في تحقيق للنمو السريع في بعض أقسام السوق، فعلى سبيل المثال : الابتكار المتعلق بالمنتج في الأسواق الصاعدة، نأخذ في الحسبان التأمين المرتكز على مؤشر الظروف المناخية ، منتج تأمين التكافلي، التأمين المتناهي الصغر ، منتجات تأمينية بسيطة واسعة الانتشار وسهلة الاقتناء وذات سعر في المتناول " **les solutions de grande diffusion simples et prix abordable** ".

تحسب الدراسة التي قامت بها مجلة "Sigma" وجدت أن التأمين يعتبر المحرك الحقيقي للنمو الإقتصادي للبلدان الصاعدة وذلك لأن قطاع التأمين هو الذي حقق أرباحاً ومكاسب انعكست على النمو، حيث عرف حجم الأقساط المتعلقة بالتأمين نمواً بمقدار 11 % لكل سنة في المتوسط ما بين سنة (2001 -2010).

حيث أظهرت الأزمة المالية العالمية مدى حجم المتانة المالية للبلدان ذات الاقتصاديات الصاعدة وهو الذي انعكس من خلال القوة المالية وحجم النقد الأجنبي ومن خلال سياسة اقتصادية جيدة والقدرة على تفادي الاهتزازات المالية.

---

[1]- سمية بروبي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص:104-106؛

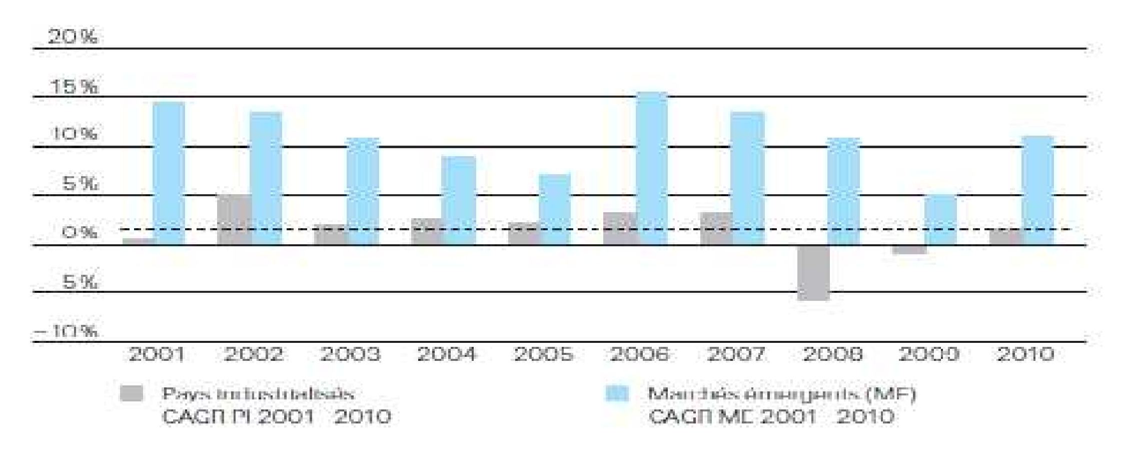
[2]-**sigma,"** **L'innovation de produit dans les marchées d'assurance non-vie**", SWISS-RE , N°: 04/2011,(www.swissre.com/SIGMA).p.p:05-07;

وعليه فإن الأداء الممتاز للاقتصاديات البلدان الصاعدة حقق نمواً معتبراً في قطاعات التأمين ، خصوصاً في منتجات التأمين على الحياة ما بين سنة 2001 وسنة 2010 ، وعليه فإن الأقساط المتعلقة بالتأمين في الأسواق البلدان الصاعدة بنمو بمقدار 11 % وفي المقابل فإن البلدان الصناعية حققت 1.3 %.

وعليه فإن هذا الأداء الممتاز والذي ساهم فيه قطاع التأمين على الحياة والمقدر 12.6% برتم سنوي وهذا في البلدان الصاعدة بينما على العكس من ذلك كان النمو ضعيفاً في البلدان الصناعية 0.6 % في المتوسط.

بينما فيما يتعلق بالتأمين لغير الحياة في الأسواق الصاعدة حقق نمواً بمقدار 9.3 % أي بمقدار 07 نقاط كنسبة متسارعة مقارنة بالأسواق الدول الصناعية التي حققت 2.3 % .

الشكل رقم(03): النمو الكلي الحقيقي المتعلق بالأقساط في البلدان الصناعية والبلدان ذات الأسواق الصاعدة



المصدر: المجلة العالمية " Sigma ، **المرجع السابق ذكره**، ص 03.

حظ أن النمو المتعلق بالأقساط في المجال التأميني واصل تخطيه النمو الاقتصادي والسبب هو قوة الاختراق " la pénétration" المجال التأميني الذي تجاوز 2.2 % في سنة 2001 إلى 3.0 % في سنة 2010. وهذا التطور في حجم الأقساط يترجم كنسبة في الناتج الوطني الخام " PIB " المبين للأهمية المتعلقة بالنمو في القطاع التأميني في اقتصاديات البلدان الصاعدة ولكن هذا الإختراق يبقى أقل مقارنة بالبلدان الصناعية في نوعي التأمين على الحياة ولغير الحياة والمقدر بـ 8.7 %.
وهو ما يترك امكانية لا تزال كامنه في الأسواق الصاعدة التي تبقى أقل من الدول الصناعية بالرغم من التطور الملحوظ خلال العشر سنوات الأخيرة.

الجدول رقم (02): الكثافة والإختراق المتعلق بالتأمين في الأسواق الصاعدة

Primes par habitant – USD	Assurance vie		Assurance non-vie	
	2001	2010	2001	2010
Pays industrialisés	1451	2089	930	1458
Marchés émergents	15	62	14	40
Asie émergente	10	67	6	27
Amérique latine	31	63	54	126
Europe de l'Est	26	61	41	213
Afrique	22	46	8	10
Moyen-Orient	16	26	35	76

Pénétration de l'assurance	Assurance vie		Assurance non vie	
	2001	2010	2001	2010
Pays industrialisés	5,5%	6,1 %	3,5%	3,6%
Marchés émergents	1,1%	1,7 %	1,1%	1,3%
Asie émergente	1,4%	2,6 %	0,7%	1,1%
Amérique latine	0,8%	1,1 %	1,4%	1,5%
Europe de l'Est	1,1%	0,6 %	1,0%	2,0%
Afrique	3,2%	2,7 %	[illegible]	1,1%
Moyen-Orient	0,1%	0,1 %	0,7%	1,0%

المصدر: المجلة العالمية " Sigma، **" للشركة التأمين السويسرية واعادة التأمين "** ، التأمين في العالم في سنة 2011 التأمين كأداة محركة للنمو للدول الصاعدة "، رقم 2011/05، ص 05.

1– أقساط منتجات التأمين كمحرك للنمو في أسواق البلدان الصاعدة:

الملاحظ أن الأداء الجيد في الأسواق الصاعدة خلال السنوات العشر الماضية والمترجم في النمو القوي للأقساط وخصوصاً في منطقتي أسيا الصاعدة كالصين والباقي الدول الأسيوية وكذلك في أمريكا اللاتينية وهو لاحظناه في هذا الشكل أدناه من نمو للأقساط المتعلقة بالتأمين والتي سجلت نمواً سنوياً في المتوسط بمقدار 18% ، والتي قدرت ب 51 مليار دولار في 2001 إلى 336 مليار دولار في 2010، وفي المقابل كذلك نجد بأن الأقساط لدول أمريكا اللاتينية لنفس الفترة ارتفعت بنسبة 6.9% سنوياً حيث كانت 45 مليار دولار في 2001 إلى 128 مليار دولار في 2010 .

يرجع السبب لاعتبار التأمين هو المحرك للنمو في هاته الدول هو الاستقرار السياسي وخصوبة البيئة الاقتصادية لتلك الدول بالإضافة إلى التطور في المجال القانوني وفي آليات الرقابة والإشراف على القطاع التأميني وظهور منتجات تأمينية جديدة أو ما يعرف بالابتكار "**Innovation**"، وفي الاستخدام الفعال لقنوات التوزيع البديلة للمنتجات التأمينية ؛ وهو ما ساعد على تطور والنمو للأقساط المتعلقة بالتأمين.

أ– البيئة الاقتصادية الملائمة: إن الشروط الاقتصادية المقبولة هي التي تخلق تأثير قوي على النمو المتعلق بالأقساط التأمينية في كل من أسيا وأمريكا اللاتينية وبالتالي فإن الترابط الإيجابي بين التوسع الاقتصادي والتطور المتعلق بالأقساط التأمينية.
وهما يدعمان بعضهما البعض "كل من التوسع الاقتصادي و النمو المتعلق بالأقساط " فالتوسع الاقتصادي يترجم في زيادة في الاستهلاك و وكذلك الزيادة في الاستثمار و القيام بالإنتاج و تطوير وتحسين البنية التحتية بالإضافة إلى الارتفاع المتعلق بالمداخيل والثروة ، هو ما يؤدي إلى الزيادة في الطلب على التأمين على المدى الطويل وبالتالي زيادة حجم الأقساط وبالتالي فإن قطاع التأمين هو وسيلة للادخار والذي يقود إلى الاستثمار ويساعد على الاستهلاك و تعزيز الروح المقاولتية بفضل تحويل الخطر.

ب– التطور في المجال القانوني وفي آليات الرقابة والإشراف على القطاع التأميني: ففي البلدان التي أسواقها تكون صاعدة نجد أن الأطر التنظيمية والقانونية هي التي تحفز المؤمنين بشكل حيوي سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات على التأمين ودفع الأقساط وتسديدها وبذلك يحدث النمو في قطاع التأميني، بينما نجد أن تحطيم كل الأطر التنظيمية المتعلقة بكل آليات الرقابة من طرف الهيئات المكلفة

بالإشراف والرقابة على التسعيرات المتعلقة بالمنتجات التأمينية وكذلك نوعية المنتجات لأجل السماح بابتكار منتجات جديدة "**Innovation de produit**".

هناك عدة وسائل رقابية مستحدثة تتيح من خلال تبنيها وتطبيقها لأجل تقوية المزيد من القواعد المتعلقة بالملاءة والحفاظ على ذو الطبيعة الاجبارية نظراً لأهميته، ومنه فإن كل من الخواص والمؤسسات يبقوا مسؤولين من الناحية القانونية و الضحايا من هذه الناحية يمكنهم الحصول على التعويضات بطريقة مناسبة ، بينما الحكومة يمكنها أن تتدخل لأجل الوقاية المتعلقة بالخواص الذين لا يملكون التأمين الصحي وضد الشيخوخة.

إن الاصلاحات تساعد قطاع التأمين في بعض الأسواق الصاعدة لخلق منافسة سليمة، و نمو مرتفع وبعض الإستقرار.

وعليه فإن الرقابة والإشراف المتعلقة بقطاع التأمين تسهم في حماية المستهلكين وكذلك قطاع التأمين ففي الهند وهي احدى الاقتصاديات البلدان الصاعدة قامت بالتحضير واعداد قوانين وتشريعات منظمة للقطاع متعلقة **بالتأمين المتناهي الصغر** وتحديد شروط خاصة للاعتماد الاجباري للمؤمنين "الشركات التأمينية المعتمدة" الذي يستقوا أعمالهم من القطاع الريفي القروي و الطبقات الاجتماعية الضعيفة جدا؛ وبالتالي فإن التأمين المتناهي الصغر الذي تقدمة هاته الشركات يوجه إلى الطبقات الاجتماعية المحرومة وذات الدخل الضعيف وهو ما جعل السوق الهندية في المجال التأميني تعرف نمواً سريعاً في المجال التأميني ونمواً في رقم أعماله ومداخيله وأكثر حماية للأفراد المؤمنين، بينما الكبيرة أو ذات الحجم الكبير فإنها تقدم من طرف الدولة مثل البرامج المتعلقة بالصحة؛ وكما نجد أن الحكومة الهندية قامت بالترخيص للبنوك لتقديم منتجات تأمينية مثل طريقة بنوك التأمين.

بينما تحطيم كل الأطر التنظيمية المتعلقة بالرقابة والإشراف على التسعيرات ويتمثل ذلك في إلغاء التسعيرات التي وضعتها الدولة كقيمة للمنتجات التأمينية " **détarification** " وهو ما يحفز على التمييز ما بين المنتجات التأمينية المتعددة لخلق منافسة بينما التسعيرات تكون مقابلة للخطر المقدر كقيمة فقط.

وهو ما يشجع ليس على الوقاية فقط من الحوادث بالنسبة للشركات الخاصة و بإعادة المقاصة بالسعر الأدنى في حالة وقوع الخطر و لكن يولد طلب على التأمين تكميلي من منظور الخطر الممتاز من ناحية العرض المنتج التأميني ذو الوقاية الممتازة؛

إن الأطر التنظيمية والتشريعية يجب أن تكون لها عدة أهداف من أهمها : رفع القدرة المتعلقة بحماية المستهلكين و الالتزام بقاعدة الشفافية وتجنب الوقوع في نتائج تقنية سلبية.

كما نجد أن التغطية التأمينية الاجبارية المتعلقة بالمسؤولية المدنية للحوادث المتعلقة بالسيارات وضمان التعويض المعتبر لضحايا الحوادث يتيح اختراق للتأمين والتوسع لنمو القطاع، والتأمين الفردي و وتأمين حوادث العمل والتأمين على الحياة الجماعي وهو ساهم في ارتفاع حجم الأقساط التأمينية في البلدان الصاعدة.

ج- ظهور منتجات تأمينية جديدة أو ما يعرف بالابتكار في المجال التأميني "Innovation d'assurance"

هناك عدة مؤمنين في الأسواق البلدان الصاعدة يركزون على منتجات تقليدية **مع تغيير بسيط في طبيعتها**، وبالتوجه دائما لإعادة انتاج منتجات جديدة للصناعة التأمينية والهدف هو التغيير في السوق المتعلقة بالبلدان الصاعدة، وهناك عدة علامات متعلقة بالتأمين على الحياة وبالتالي العمل على تقديم منتجات حسب ما يتحاجه العملاء من مختلف أشكالهم.

وبالتالي فإن التجديد في الوقت يعتبر عامل مهم "يعتبر مفتاح التمايز بالنسبة للشركات المؤمنة وعليه فإن الابتكار أو ما يعرف بالتجديد يعتبر عامل مهم بالنسبة للشركة المؤمنة المبتكرة في تحقيق للنمو السريع في بعض أقسام السوق، فعلى **سبيل المثال**:

الابتكار المتعلق بالمنتج في الأسواق الصاعدة، نأخذ في الحسبان التأمين المرتكز على مؤشر الظروف المناخية، منتج تأمين التكافلي، التأمين المتناهي الصغر، منتجات تأمينية بسيطة واسعة الانتشار وسهلة الاقتناء وذات سعر في المتناول.

ج-1: **المنتج التأميني المتعلق بالجانب الفلاحي " الحلول التأمينية المرتكزة على التغيرات المناخية** ":

أول مثال على هذا النوع من المنتج المبتكر فيما يخص الفلاحة[1] ، الذي يحوز على حصة مهمة في الأسواق الصاعدة ويهدف هذا المنتج المبتكر إلى الوقاية ضد المخاطر التي يتعرض لها المنتج الزراعي من أثر التغييرات المناخية فعلى سبيل المثال : الجفاف ، البرد ،

الفيضانات ، بالإضافة إلى الآفات المتعلقة بالأمراض التي قد تصيب الزراعة وكذلك كل ما يتعلق بالجانب الحيواني والمحاصيل وكذلك التطورات الاقتصادية غير محفزة والسلبية مثل : التقلب في الأسعار والتقلبات في معدلات الفائدة والتعديلات المتعلقة في الطلب.

بينما في الهند والمكسيك فإن الحلول المتعلقة بالتأمين المرتكزة على مؤشرات بيئية وهو مقدم لحماية المنتجات الفلاحية من المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها. وعليه فإن الوثيقة التأمينية لها إمكانية في دفع التعويضات بعد جني المحاصيل لأن الأمطار ودرجات الحرارة لها انحرافات ذات معايير مناخية وعليه فإنه في الهند نجد أن سوق التأمين الفلاحي ونموه يكون بمساعدة الشركاء من معيدي التأمين و مع اعانة الحكومة.

ج-2: **المنتج التأمين تكافلي**: التكافل هو منتج تأميني ذو شكل موافق للشريعة اسلامية ، فعلى سبيل المثال الابتكار المتعلق بالمنتجات المتطابقة مع الشريعة موجودة في اسواق البلدان الصاعد مثل ماليزيا وإندونيسيا، وذلك بسبب الأخذ في الحسبان القوة البشرية الإسلامية في تلك البلدان ، وعليه فالتكافل يعتبر من بين أهم اشكال التأمين، وماليزيا هي السوق المهم للتكافل في العالم الذي ارتفعت نسبة الاشتراكات من 23 % في سنة 2010 بحوالي 1.1 مليار دولار ، وفي جنوب شرق اسيا فإن النمو المنتج التأميني التكافلي يكون ناتج أساسا من التأمين العائلي والفردي.

ومع ذلك يبقى الكثير من الفرص التي من الممكن تسجيلها، فعلى سبيل المثال: فإن الاختراق المتعلق " بالسوق التكافلي العائلي" في الناتج الداخلي الخام " PIB " في ماليزيا 10 % وفي المقابل 40 % للتأمين على الحياة الكلاسيكي في اختراقه للناتج الداخلي الخام ، المتعاملين المتعلق بالتكافل في اسيا جنوب شرق فقد باشرواكذلك التركيز على مزايا متعلقة بالمخاطر التجارية والصناعية.

[1] – بدون مؤلف، " تفنيد التوقعات: تأمين المؤشرات في الهند الإقراض البنكي في باكستان "، **[على الخط]** ، متاح على الحامل الإلكتروني: (http://knowledge. Wharton.upenn.edu/article) ، (تاريخ الاطلاع أو التحميل 01 /2010/02).

ج-3: **منتج التأمين المتناهي في الصغر** : هو خدمة تأ يثية لحماية شريحة كبيرة من أفراد المجتمع من ذوى الدخول المحدودة من خلال توفير تغطيات تأمينية ضد العديد من الأخطار التي تهددهم وذلك مقابل سداد أقساط زهيدة تتناسب مع طبيعة الخطر المؤمن عليه

وأيضا مع دخولهم المنخفضة. و بالتالي يساعد التأمين المتناهي الصغر الأسرة من الطبقة المتوسطة على تأمين حياتهم، وممتلكاتهم، بالإضافة إلى ضمان استمرار دخلهم في حالة المرض والعجز[1].

وعليه فإن الأفراد ضعيفي الدخل ، والذي يمثلون شريحة كبيرة في العالم ، والذين يحتاجون لمزيد من الحماية والقليل من الرعاية و الاهتمام وهذا النوع من المنتجات يعتبر كتشكيلة للمجموعة المنتجات التأمينة وعليه فإن

المؤمنين والحكومات والوكالات باشرت في الإستجابة للحاجات السكان في تلك المناطق ذو الدخول الضعيفة والذي يحتاجون لهذا النوع من التأمين. وهناك منتجات متعلقة بهذا النوع منها الرعاية الصحية للسكان ذو الدخول الضعيفة والحكومة الهندية تقدم نموذج للرعاية الصحية بالشراكة مع القطاع العمومي والخاص وهذا للأفراد ذوي الدخول الضعيفة منها تغطية المصاريف الطبية والاستشفائية.

د- **استخدام أحدث قنوات التوزيع المتعدد لأجل دفع النمو في قطاع التأمين** : إن الإستخدام الفعال للقنوات التوزيع البديل أو ما يعرف بالتوزيع المتعدد يساعد المؤمنين على وصول إلى تشكيلة واسعة من الناس في عدة أسواق وهم السماسرة والوكلاء وهم من أهم القنوات والأكثر أهمية.

وهناك عدة قنوات تتمثل في الأنترنت والتوزيع الجزئي والمكاتب البريد والشركات الخدمات العمومية و مجموعات متعددة أكثر ملائمة للكسب والأكثر استخداماً في الأسواق الصاعدة للتكملة البيع عبر قنوات التقليدية.

وهناك قنوات توزيع أخرى " أو ما **يعرف بالبنوك التأمينية** ": والملاحظ أن له من الأهمية في عدة دول وخصوصاً في ميدان توزيع التأمين على الحياة. والملاحظ أنه لم يكن هذا النوع من المنتجات موجوداً قبل سنة 2000 ، وعليه فإن بنوك التأمين بداءت تنمو بسرعة في كل من أسيا الصاعدة والتي تمثل حاليا حصة مهمة للبيع المنتجات التأمينية.

خصوصاً في المنتجات التأمينية على الحياة ، والنمو السريع للبنوك التأمينية يفسر بالإصلاحات التي قامت بها كل من الصين ضمن الأطر التنظيمية والتشريعية وكذلك الهند.

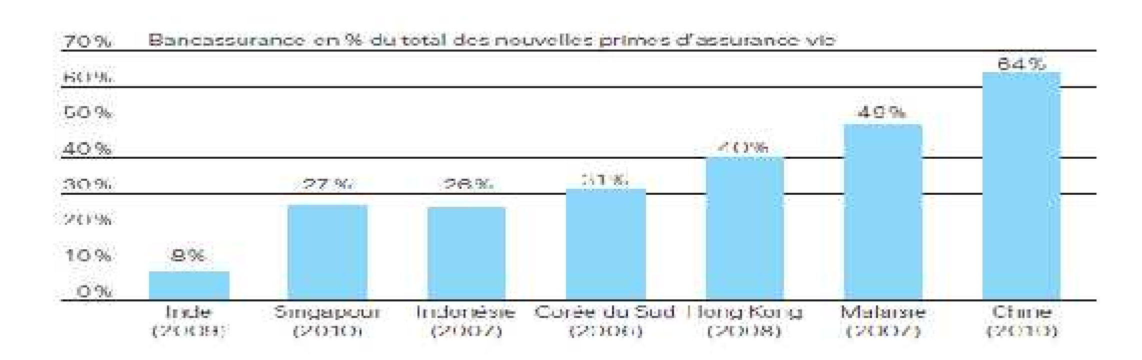
ومقدمي المنتجات التأمينية يريدون البحث عن المزيد من القنوات التوزيعية الأقل التكلفة ، بينما نجد أن البنوك تقوم بتقديم المنتجات التأمينية وذلك لما تحصل عليه من مزايا من خلال تنويع مداخيلها.

---

[1] - شركة روايال للتأمين، " **التأمين المتناهي في الصغر** "، مصر ، 2008،
(http://www.royalinsurance.com.eg/ar/index.asp?MyCat=274&MyId=275)، (تاريخ الاطلاع على الموقع 18-09-2012).

وتعتبر ماليزيا أن تقديم المنتجات التأمينية عن طريق بنوك التأمين إحدى القنوات الأساسية للتوزيع حيث أن 50 % من رقم أعمالها الحديث تم تحقيقه في قطاع التأمين على الحياة بواسطة قناة التوزيع المتمثلة في البنوك التأمينية، وعليه فماليزيا سجلت ثاني معدل للاختراق للبنوك التأمين في اسيا الصاعدة بعد الصين حسب الشكل ادناه.

الشكل رقم (05): حصة بنوك التأمينية من إجمالي الأقساط التأمينية الجديدة للتأمين على الحياة



المصدر: المجلة العالمية " Sigma " للشركة التأمين السويسرية واعادة التأمين ، " التأمين في العالم في سنة 2011 التأمين كأداة محركة للنمو للدول الصاعدة "، رقم 2011/05، ص 20.

ففي الصين نجد أن تبني الأطر التنظيمية وتشريعية للسماح للبنوك ببيع منتجات للتأمين على الحياة سمحت لأقساط التأمين بالتطور بوتيرة متسارعة من 730 مليون دولار في 2002 إلى 68 مليار دولار في سنة 2010 .

ق– المنتجات التأمينية المباعة بواسطة قنوات التوزيع التقليدية " les ventes par canaux de distribution traditionnels " : إن تبني الطرق الحديثة في توزيع المنتجات التأمينية ساعد على زيادة الطلب على المنتج التأميني من خلال استغلال فجوات كانت غير مغطاة من السوق وهذا لأنها كانت مهملة من قنوات التوزيع التقليدية وكذلك البنوك ومع ذلك يبقى

المؤمنين " الشركات التأمينية" يولون أهمية كبيرة للوكالات التقليدية حيث يبقى الدور المنوط بها " كالوكالات والسماسرة " نقطة التقاء مع الزبائن،

المحور الرابع: النتائج والدروس المستفادة من التأمين في الأسواق الصاعدة في ظل الأزمة المالية.

بالرغم من حدوث الأزمة المالية إلاَ البلدان الصاعدة تمكنت تحقيق معدلات نمو قوية ويمكن تلخيص الدروس المستفادة من التأمين في الأسواق الصاعدة في ظل الأزمة المالية في ما يلي:

- العمل على **دعم العاملين في قطاع التأمين بمفهوم المنتجات ذات الطبيعة التكافلية** من **ناحية علمية وثقافية**. إذ انه يؤدي إلى ضمان تطبيق هؤلاء العاملين للتكافل بصيغته الصحيحة .ونقل هذه الثقافة إلى المشتركين والعملاء على حد سواء.

- العمل **على تكوين كوارد** لها دور في تطوير ودعم قطاع التأمين في الجزائر وجعله أكثر تنافسية وسوق يتمتع بالجاذبية.

- العمل على استحداث **مراكز بحث** في شركات التأمين للتطوير المنتجات التأمينية بما تتواءم مع التركيبة الثقافية للمجتمع.

– العمل على **استحداث قنوات توزيع بديلة** كبنوك التأمين مثلاً للقنوات التقليدية (شركات التأمين ووكلاء العامون ، والسماسرة.....إلخ).

– العمل على **تعزيز الثقافة التأمينية** في المجتمع الجزائر كما تقوم به شركة الوطنية التأمين (SAA) عندما تقوم بنشر شرح مفصل لمنتجاتها التأمينية في الجرائد اليومية.

– العمل على **التحكم في معدلات التضخم** و الارتفاع في المستوى العام للأسعار من ناحية الاقتصاد الكلي لماله من تأثير على الاقتصاد ككل وقطاع التأمين بصفة خاصة وهذا ليكون النمو حقيقي وهي من تأثيرات الأزمة المالية على الاقتصادات العالمية.

– العمل على **رفع رأس المال للشركات التأمينية** لتكون لها ملاءة مالية تجنبها الوقوع في إشكالية عدم السداد أو ما يعرف بالعجز وبالتالي الإفلاس.

– العمل على **تحسين الأليات و الطرق التعويضية** في وثائق التأمين لتحسين الاكتتابات في المنتجات التأمينية في الجزائر خصوصا.

– العمل على **المزيد من تحرير قطاع التأمين للخواص** سواء كانوا وطنيين أو أجانب لتعزيز التنافسية للقطاع التأميني في الجزائر.

– العمل على **تشجيع المنتجات التأمينية على الحياة المتوافقة مع ثقافة المجتمع السائدة** وليس بفرض منتجات تأمينية للتعزيز القدرة على لحماية الاجتماعية.

– العمل على **عدم تحرير التسعيرة التأمينية** لما لها من مخاطر في عدم القدرة على توفير الحماية التأمينية في حالة وقوع الحادث وتعزيز الدور الرقابي للهيئات التأمينية.

– **ضرورة التكامل بين شركات التأمين والبنوك** للقيام بدور كبير في توزيع المنتجات التأمينية و البنكية بطريقة حديثة.

وعليه فإنه حسب هذه الدراسة التي نجدها تتحدث عن الأسواق الصاعدة ودور قطاع التأمين في تحقيق النمو وتحريك عجلة الإقتصاد الكلي وخاصة في ظل الأزمة لمالية التي ضربت الإقتصاد الأمريكي وبالتالي الإقتصاد العالمي ومست إقتصاديات الدول الصناعية كما بينته الدراسة حيث صنفت هاته الدراسة الجزائر تحت المرتبة 61 كتصنيف عالمي و05 أفريقياً بحجم أقساط إجمالي مع حصة سوقية عالمية مقدرة بـ 0.03 % ؛ وأما فيما يخص كثافة التأمين فإن (حجم الأقساط مقارنة بالسكان)، وأما بالنسبة لعلاقة التأمين بالأفراد "التأمين على الأشخاص "فالجزائر تحتل المرتبة 81 بقيمة قسط للفرد الواحد تقدر بـ 32.8 دولار ، بينما نسبة اختراق تقدر بـ 0.8% حيث أن الجزائر تحتل المرتبة 83 بعيدة عن المعدل العالمي للإختراق للناتج الوطني الخام والمقدر ب 6.89 %.

وعليه فإن الجزائر يلزمها القيام بالمزيد من الإصلاحات وانفتاح على الاقتصاد العالمي وتطوير ورقمنة ادارتها خصوصاً من ناحية الاكتتاب في وثائق التأمين، وتطوير أجهزة الرقابة والإشراف.

المراجع المتعلقة بالموضوع:

[1] – محمد رفيق المصري ، " **إدارة الخطر والتأمين (المنظور النظري والعملي)** "، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن،2009 ؛

2– عيد أحمد أبو بكر ، وليد اسماعيل السيفو، " **إدارة الخطر والتأمين** "، الطبعة الأولى ، دار اليازوري، الأردن ، 2009؛

3– حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، " **التأمين وإدارة الخطر**"، الطبعة الأولى، دار اليازوري، 2008؛

4 – أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، " **إدارة الخطر والتأمين** "، الطبعة الأولى ، 2010، دار الحامد، الأردن؛

5– جديدي معراج، " **مدخل لدراسة قانون التأمين الجزائري**"، ديوان المطبوعات الجزائري، الطبعة الأولى، الجزائر ، 2005؛

6 –أسامة عزمي سلام ، شقيري نوري موسى، " **إدارة الخطر و التأمين** "، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط01، 2010؛

7 – شهاب أحمد جاسم العنبكي، " المبادئ العامة للتأمين "، الطبعة الثانية ، 2010، الجزء الأول ، دمشق ، سوريا؛

8 – زايري بلقاسم، " **الأزمة المالية العالمية الأسباب والدروس المستفادة** "، مقال في ملتقى الأزمات الاقتصادية المعاصرة، جامعة وهران، 2009؛

9 – بالي مصعب ، " **التأمين كأداة لإدارة المخاطر** " ، دراسة حالة شركة الوطنية للتأمين " la CAAT "، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مسيلة ، الجزائر، 2011؛

10 - ضياء مجيد الموسوي ، "الأزمة المالية العالمية الراهنة " ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010 ؛

– المجلة العالمية " Sigma " للشركة التأمين السويسرية واعادة التأمين ، " التأمين في العالم في سنة 2011 التأمين كأداة محركة للنمو للدول الصاعدة "، رقم 2011/05.

– عبد الحليم غربي،" **رؤى استشرافية في ضوء الأزمة المالية العالمية**"، مجلة العلم والإيمان، العدد27، ذي القعدة 1429/نوفمبر 2008، ص ص:24-29؛

– جورج ريجدا ، " **مبادئ ادارة الخطر والتأمين** " ، ترجمة ومراجعة: محمد توفيق البلقيني ، ابراهم محمد مهدي ، دار المريخ ، الرياض ،المملكة العربية السعودية، 2006، ص. ص: 24-28؛

– حسين حسين شحاتة، " **تأمين مخاطر رجال الأعمال** "،2000، دار الكلمة للنشر والتوزيع، ط01، مصر ، ص 25.

– مختار الهانس ، ابراهيم عبد النبي حمودة، " **مقدمة في مبادئ التأمين بين النظرية و التطبيق**"، الدار الجامعية للنشر، 1999، ط 01، مصر؛

– سمية بروبي ، " **دور الإبداع و الابتكار في إبراز الميزة التنافسية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة – دراسة حالة مؤسسة المشروبات الغازية مامي–** " جامعة فرحات عباس سطيف ، تخصص: اقتصاد وتسيير مؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، 2011؛

– محمد حسن محمد حمدات ، " **السلوك التنظيمي**"، عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، 2007؛

– عبد الله بن محمد بن محمد عواد، " **واقع الإبداع الإداري وأساليب تطويره في جهاز قوات الأمن الخاصة** "، رسالة ماجستير، المملكة العربية السعودية، جامعة نائف العربية للعلوم الأمنية، 2005؛

– خالد علي ، " **أثر الإبداع الإداري على الأداء الوظيفي لعاملين في منظمات الأعمال** "، رسالة ماجستير غير منشورة (الجزائر: المركز الجامعي العربي التبسي – تبسة– 2008 ؛

– رفعت عبد الحليم الفاعوري، " **إدارة الابداع التنظيمي** "، المنظمة العربية للتنمية، مصر، 2005، ص. ص: 21-22؛

- **-sigma," L'innovation de produit dans les marchées d'assurance non-vie**", SWISS-RE , N°: 04/2011,(www.swissre.com/SIGMA);

– بدون مؤلف، " تفنيد التوقعات: تأمين المؤشرات في الهند الإقراض البنكي في باكستان "، **[على الخط]** ، متاح على الحامل الإلكتروني: (http://knowledge. Wharton.upenn.edu/article) ، (تاريخ الاطلاع أو التحميل 01 /2010/02).

- شركة روايال للتأمين، " **التأمين المتناهي في الصغر** "، مصر ، 2008، http://www.royalinsurance.com.eg/ar/index.asp?MyCat=274&MyId=275)

* – شركة " **AIG** " تم تخفيض تصنيفها الائتماني من **وكالة موديز ستاندرز اند بورز** باعتبارها كانت تؤمن على السندات المحولة من القروض العقاري عالية المخاطر؛

* – جميع المعدلات المتعلقة بنمو الأقساط تم تصحيحها من التأثيرات المتعلقة بالتضخم؛

* – السبب القريب: هو مبدأ يثير الكثير من الجدل بين المؤمن والمؤمن له وخاصة إذا لازم السبب القريب المغطى بالوثيقة أسباب أخرى غير مغطاة أو مستثناة وذلك ضمن سلسلة من الحوادث المتعاقبة؛

*- innovation et une terme très utilisé, mais pas toujours très bien défini. Littéralement, le mot innovation vient du latin " innovare". حيث تعني التجديد أو التغيير innovare.